

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير





مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال



ينظم

الملتقى الوطني حول:

حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري

يومي 06-07 ماي 2012

عنوان المداخلة:

دور حوكمة الجهاز المصرفي في الحد من عملية غسيل الأموال

إعداد:

د. رابح خوني

أستاذ محاضر (أ) جامعة بسكرة

أ/نسرين فكرون

جامعة محمد خيضر بسكرة

للاتصال بمخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال:

البريد الإلكتروني: **laboratoire_lfbm@yahoo.fr**

هاتف/ فاكس: **033742199**

مدير المخبر: أ.د/ ساكر محمد العربي

رئيس الملتقى: د.غالم عبد الله

رئيس اللجنة العلمية : أ.د/ غوفي عبد الحميد

ملخص:

تعتبر الأموال عصب الاقتصاد وعماده فهي من أهم العوامل التي يقاس بها قوة الاقتصاد و أصبحت الاموال تستخدم في جوانب غير شرعية وسعي المجرمين لتشريعها لتدخل ضمن الاموال المشروعة أو ذات المصدر المشروع والنظيف عن طريق آليات متعددة منها غسيل الاموال ولقد كثر الحديث عنها محليا ودوليا لأنها جريمة تقتل المجتمع وتهدد الاقتصاد المحلي والعالمي لذا تسارعت الجهود للكشف عن أفضل الطرق والوسائل للحد منها ونجد من بين أهم الاساليب الحديثة حوكمة الجهاز المصرفي وما تعتمده من معايير و أسس كفيلة بالكشف عن هذه العمليات وتجنب وقوعها ،معالجتها في الوقت المناسب وضمان سلامة الجهاز المصرفي من أثارها السلبية.

ملخص بالانجليزية:

The money the backbone of the economy and baptism is the most important factors that measured the strength of the economy and has become the money used in the aspects of the illegal and the pursuit of criminals with the legislation of that and within the money legitimate or source of the project and clean through multiple mechanisms, including money laundering and has been much talk about it locally and internationally because it is the crime of killing the community and threaten the local economy and global, so has accelerated efforts to uncover the best ways and means to reduce them and we find among the most important techniques of modern governance of the banking system and the adoption of standards and established enough to detect these processes and to avoid the fact, addressed in a timely manner and ensure the safety of the banking system of raised negative.

مقـــــــــــدمـــــــــــة:

تزايد في السنوات الاخيرة للاهتمام بمصطلح الحوكمة نظرا لما شهده الاقتصاد العالمي من انهيارات مالية ووقوع الكثير من الشركات خاصة منها التي تنشط في القطاع المالي و المصرفي في أزمات مالية مما جعلها تعلن إفلاسها من أجل تجنب ذلك سارعت الكثير من الدول والهيئات والمنظمات الدولية لتقديم هذا المصطلح ،قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بعد العديد من المشاورات مع المهتمين بهذا المصطلح وتم الاتفاق على وضع مصطلح حوكمة الشركات والتي تعني أنها أسلوب تدار به الشركات من خلال اشراك جميع الأطراف للقيام بالمنوط بها.

وكذا توفير المعلومات بشفافية ووضوح مع تحديد مسؤولية وواجبات جميع المسؤولين عن ادارة الشركة من أجل تجنب حالات الفساد والتي من بينها نجد عملية غسيل الاموال والتي تعتبر من أخطر الجرائم التي يستخدمها المجرمين من اجل استغلال محصلات جرائمهم وع ظهور موجة تحرير التجارة العالمية بكل جوانبها وانتشار الاسواق المالية الدولية أصبح من السهل عبور رؤوس الاموال عبر الحدود دون عناء وهذا ما ساعد المجرمين على غسل أموالهم بحكم عدم وجود إجراءات مانعة لحركة الاموال بين الدول وهذا ما ادى بالاهتمام العالمي بهذه الظاهرة نظرا لما تخلفه من أثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع على حد سواء وباعتبارها كذلك أنشطة غير شرعية منافية للقيم الدينية والأخلاقية ،ومن اجل توضيح ما سبق تم اتباع هيكل البحث الموالي:

- الاطار المنهجي للبحث.
- مدخل للحوكمة وحوكمة الجهاز المصرفي و غسيل الاموال.
- دور حوكمة الجهاز المصرفي في مكافحة عمليتي غسيل الاموال.

1. الاطار المنهجي للبحث:

1.1 _ إشكالية البحث:

سعيا الى تحقيق أهداف البحث والتأكيد على أهمية الحوكمة في الجهاز المصرفي و عملية غسيل الاموال على اعتبار انها مرتبطة بالجريمة المنظمة وتدخل ضمن الاقتصاد الخفي لما لها من أثر سلبي على اقتصاد المحلي والعالمي ، مما ساعد على انتشار هذه الظاهرة هو دخول وخروج الافراد منها بنجاح في المؤسسات المالية والمصرفية وذالك لعدم سعيها لمعرفة مصدر تلك الاموال من أجل معرفة الدور الذي تلعبه حوكمة الجهاز المصرفي الحد مكافحة عملية غسيل الاموال تم طرح التساؤل التالي :

ما هو دور حـــــــوكمــــــــة الجـــــــــهاز المصرفــــــي في الحد من عمليۃ غسيل الاموال؟

1. 2_ أهداف البحث:

لقد تم إعداد هذا البحث بغية الوصول الى تحقيق مجموعة من الاهداف نوردها فيما يلي:

- ❖ تقديم اطار مفاهيمي لحوكمة الشركات وحوكمة الجهاز المصرفي بصفة خاصة.
- ❖ ابراز ظاهرة غسيل الاموال كعملية من أخطر الجرائم على المستوى المحلي والعالمي.
- ❖ توضيح الدور الذي تقوم به تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي في الحد من عملية غسيل الاموال.

1. 3 _أهميـــــــــــــــــة البـــــــحث:

تظهر اهمية البحث من خلال اهمية متغيراته والتي نتطرق فيها الى اخطر الجرائم والتحدي الحقيقي أمام مؤسسات المال وهي عملية غسيل الاموال والتي تعتبر من أحد المواضيع التي نالت ولتزال تأخذ حيز كبير من الاهتمام في عالم الاعمال اليوم إضافة الى ظهور مصطلح الحوكمة على اعتبار أنها حجر الاساس للتنمية الاقتصادية والمصرفية وقد حازت على أهمية وعناية كبيرة من طرف المنظمات المالية والاقتصادية وقطاع المصارف وذالك من أجل العمل على كفاءة استخدام الموارد مع الحرص الكبير على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية وهي من أحدث الاساليب التي يعول عليها في مكافحة الظاهرة وخاصة في المجال المصرفي .

2 _مـــــــدخل للحــــوكمة وحوكمــــــة الجهاز المصرفــــي:

لقي الاهتمام العالمي بمفهوم جديد نوعا ما هو الحوكمة بعد الانهيارات المالية من طرف العديد من الشركات و زاد الاهتمام بها أكثر في معظم الاقتصاديات نظرا لارتباطها بالجوانب التنظيمية والاقتصادية والمالية و على اساس أنها أداة أساسية لتحسين أداء الشركات وتعظيم قيمتها ومن أجل العمل على كفاءة استخدام الموارد و تدعيم تنافسية الشركات في الاسواق.

2 .1 _ تعريف حوكمة الشركات:

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح corporation goverance مع تعدد التعريفات المقدمة لهذا المصطلح بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم التعريف حيث يتم تعريفها حســـــب:

مؤسسة التمويل الدولية IFC حوكمة بانها[1] : "هي النظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركات والتحكم في أعمالها ". ويبرز هذا التعريف أن الحوكمة هي عبارة عن نظام يتم من خلاله ادارة الشركات.

كما تعــــــــــــــرف بأنها[2]: "هو نظام بمقتضاه تدار الشركة وتراقب "

أوأنها:" نظام يمكن من خلاله ادارة الشركات والتحكم فيها"

او على أنها: "نظام لإحكام الرقابة بقدر الامكان على ادارة الشركات"

من هذه التعريفات يبرز أنها تتفق في كونها نظام يتم من خلاله إدارة الشركات كما ان لها دور كبير في التركيز على الرقابة ودورها في تحسين أداء الشركات وتعظيم قيمتها وضمان كافة الحقوق.

يتضح لنا أن الحوكمة هي نظام او وجود نظم تحكم العلاقات بين الاطراف الاساسية والتي لها تأثير قوي وتملك مقومات تقوية الشركات وتحرص كل الحرص عن احكام الرقابة في الشركات.

2. 2_محددات الحوكمة في الشركات[3]:

هناك مجموعتان من المحددات يتوقف عليهما مستوى الجودة والتطبيق الجيد لحوكمة الشركات، وفيما يلي عرض لهاتين المجموعتين

المحددات الخارجية : إن وجود مثل هذه المحددات يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على حسن إدارة الشركة ، وتشمل هذه المجموعة :

1 -المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل والشركات .
2 -تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس .
3 -كفاءة وجود القطاع المالي الذي يوفر الأموال اللازمة لقيام المشروعات وكفاءة الأجهزة الرقابية في أحكام الرقابة على الشركات وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم مثل الجمعيات المهنية والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية .
4 -وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمكاتب الاستشارية المالية الاستثمارية .

المحددات الداخلية : هذه المحددات تشمل :

1 -القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة .
2 -توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من اجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف الحوكمة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي .
3 -زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار .
4 -العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين .

5 -العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص , وخاصة قدرته التنافسية .

6 -مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح .

7 -خلق فرص العمل .

كما يلخص الشكل التالي كل من المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة:

الشكل (1): المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة

المحددات الخارجية

تنظيمية

معايير:
- المحاسبة
- المراجعة
- أخرى

القوانين والقواعد

القطاع المالي:
- قروض
- مساهمة في رأس المال

الأسواق:
- تنافسية الأسواق
- استثمار أجنبي مباشر
- الرقابة على

خاصة

أصحاب المصالح

مؤسسات خاصة*:
- محاسبون ومراجعون
- محامون
- تصنيف ائتماني
- بنوك استثمار
- استشارات
- تحليل مالي
- الإعلام المالي

المحددات الداخلية

المساهمون

مجلس الإدارة

يعين ويراقب

يرفع

تقرير إلى

الإدارة

تقوم

اله ظائف ، الـ ئيسـة

* المؤسسات الخاصة تشير إلى عناصر القطاع الخاص، وكيانات الادارة الذاتية، ووسائل الاعلام، والمجتمع المدني. وتلك الجهات التي تقلل من عدم توافر المعلومات، وترفع من درجة مراقبة الشركات، وتلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة.

المصدر : الجوزي جميلة ، دور الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية مداخلة متاحة على الموقع:

www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/908.doc

2. 3_ معـــــــــايــــــــــر الحـــــــــوكمـــــــــة :

لقد تم وضع مجموعة من المعايير من طرف المنظمات من بينها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يتم تطبيق الحوكمة وفق معايير توصلت إليها كما نجد هناك معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية ومتمثلة في :

معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية[4] : وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية:

– قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.

– إستراتيجية للشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.

– التوزيع السليم للمسئوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.

– وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.

–توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسئوليات (Checks & Balances).

– مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح ، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.

– الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.

– تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

2. 4_الحوكمة في الجهاز المصرفـــــــــي:

يعتبر الجهاز المصرفي من أحد أهم أجزاء النظام المالي واستقراره له علاقة كبيرة باستقرار الجهاز المصرفي من أجل ضمان هذا الاستقرار فانه تتعدد الاساليب والطرق الحديثة لذالك من بينها نجد حوكمة الجهاز المصرفي حيث يعرفها بنك التسويات الدولية الحوكمة في المصارف على انها:

" الاساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الادارة والادارة العليا ،والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح المساهمين و أصحاب المصالح ، وذالك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين"[5]

ان نظام الحوكمة في المصارف يشمل الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الادارة والادارة العليا بما يؤثر على تحديد أهداف البنك ومراعاة حقوق أصحاب المصالح وحماية حقوق المودعين[6].

2. 5_ أهمية الحوكمة في الجهـــــــاز المصرفي:

تزداد أهمية الحوكمة في المصارف نظرا لطبيعتها الخاصة ،وان افلاس المصارف لا يؤثر فقط على الاطراف ذوي العلاقة ولكن يؤثر ايضا على استقرار المصارف الاخرى من خلال متلف العلاقات الموجودة بينهم فيما يعرف بسوق ما بين البنوك بالتالي يؤثر على استقرار المالي للقطاع المصرفي ومن ثم حتما على الاقتصاد ككل.

الامر الذي أدى حتما الى ارتفاع حجم المخاطر على مستوى القطاع المصرفي بالتالي يمكن القول ان الحوكمة في المصارف لديها أهمية واسعة،وتكون المراقبة أكثر تشددا على مستوى المصارف حيث تتميز بوجود تداخل في المصالح بين متلف الاطراف بشكل معقد وبالتالي لابد من وجود نظام حوكمة واضح وجيد يساهم في توضيح حقوق وواجبات كل الاطراف المعنية[7].

كما انه تظهر أهمية الحوكمة في الجهاز المصرفي كذالك من خلال النقاط التالية:

- ❖ تعتبر الحوكمة نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك.
- ❖ تمثل الحوكمة السليمة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية في البنوك في ان عكس ذالك قد يؤثر على استقرار الاقتصادي والمالي[8].

2. 6_عناصر الحوكمة في الجهاز المصرفي :

تعنى مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك ، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين ، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين ، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية[9].

تتمثل أهم العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في مجموعتين [10]:

المجموعة الأولى تشمل :

- حملة الأسهم في الشركة .
- مجلس إدارة الشركة .
- مجلس الإدارة التنفيذية للشركة .
- المراقبون والمراجعون الداخليون في الشركة .

المجموعة الثانية فتتمثل في :

- الأشخاص المودعين في الشركة .
- صندوق تأمين الودائع .
- الجانب الإعلامي .
- شركات التصنيف والتقييم ألانتمائي .
- الجوانب القانونية والتنظيمية والرقابية .

وترتكز الحوكمة على عناصر أساسية لابد من توافرها حتى يكتمل إحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك، تتلخص في:

- ❖ الشفافية.
- ❖ توافر المعلومات.
- ❖ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية
- ❖ النهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب.

ولا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية ، ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم ، وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة ، وعلى البنك المعني وإدارته من الجهة الأخرى.

ويجب أن تكون إدارة البنك مقتنعة بأهمية مثل هذه القواعد والضوابط ، مما يساعد على تنفيذها. وهذا ما يكشف عن دور كل من مجلس الإدارة بقسميه التنفيذي وغير التنفيذي ، ولجان المتابعة التي توفر له البيانات اللازمة عن أداء البنك ، وإدارات التفتيش داخل الجهاز المصرفي التي تعرض تقاريرها على مجلس الإدارة والمساهمين ، الذين يجب أن يقوموا بدورهم في الرقابة على أداء البنك ، إلى جانب المساهمة في توفير رؤوس الأموال في حالة حاجة البنك إليها.

والممارسة السليمة للحوكمة تؤدى عامة إلى دعم وسلامة الجهاز المصرفي[11].

2. 7_معايير الحوكمة في الجهاز المصرفي :

لقد وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية معايير خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية ونلخصها في الاتي :

1. الاعلان عن الاهداف الاستراتيجية للجهاز المصرفي للبنك وتحديد مسؤوليات الادارة
2. التأكيد من كفاءة أعضاء مجلس الادارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة وعدم وجود أخطاء مقصودة من قبل الادارة العليا.
3. ضمان فاعلية دور المراقبين و إدراكهم لأهمية دورهم الرقابي.
4. ضرورة توفر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة[12] .

3_غسيــــــل الامــــــــــــوال:

ان الاهتمام العالمي بظاهرة غسيل الاموال لهو في محله نظرا لما تخلفه من اثار سلبية و تعتبر عمليات غسيل الاموال من أخطر الجرائم ، وتعد هذه الجريمة هي المخرج الوحيد لمأزق المجرمين من أجل استغلال محصلات جرائمهم وعلى الرغم من وجود أشكال ووسائل مختلفة لعمليات غسيل الاموال إلا ان الجهاز المصرفي يظل الاحتمال الاول الاكثر استخداما لانجاز هذا النشاط من اجل التعريف بهذه العملية والتطرق لمختلف جوانبها فانه سوف يتم التطرق اليها كما يلي:

3. 1_تعريف عملية غسيل الاموال:

تعددت تعريفات مصطلح غسيل الاموال فهي تعني انها:

"هي عملية يلجأ اليها من يعمل في تجارة المخدرات او غيرها من الجرائم لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل لإضفاء الشرعية على مال غير شرعي بإيجاد مصدر يبدوا شرعيا له ،و يتم ذالك عبر وسائل مختلفة و بأدوات معينة من أجل تبيض أو غسل المال الحرام لعصابات الإجرام [13]

أو هي :"مجموعة من المراحل العملية والعمليات التنفيذية المتتابعة التي تقوم بها عصابات الجريمة البيضاء لإضفاء الشرعية على مال غير شرعي بإيجاد مصدر يبدوا شرعيا ،ويتم ذالك عبر وسائل مختلفة وبأدوات معينة من أجل تبيض او غسل المال الحرام لعصابات الاجرام " [14]

من خلال هذين التعريفين تظهر لنا ان عملية غسيل الأموال هي عملية يتم وقوعها من أجل اضفاء الصفة الشرعية على الاموال محصلة أعمال غير مشروعة وذالك وفق مراحل و وسائل معينة.

3. 2_مــــــــــــــــراحــل غسيــــل الامــــــــــــــوال:

تمر عملية غسيل الاموال بثلاث مراحل رئيسية قبل ظهورها كأنها أموال شرعية متحصل عليها من مصادر مشروعة حيث يلجأ غاسلو الاموال اليها عبر خطوات كما يلي:

➢ **مرحلة الايداع (التوظيف) :**

وتعني ايداع الاموال المتحصلة من أنشطة غير مشروعة (القذرة) في احدى المؤسسات المالية او القنوات المصرفية ،وهي المرحلة التي يتعرض فيها الغاسل لأكبر خطر[15] ، في هذه المرحلة يعتمد الغاسل على الاساليب الاتية:

- ➢ ايداع النقود في أحد او بعض المصارف او في احدى المؤسسات المالية غير المصرفية مثل المكاتب تغيير العملة و شركات التحويلات المالية.
- ➢ تحويل النقود الى أصول اخرى(عقارات ،ذهب،مجوهرات).
- ➢ استبدال هذه النقود بعملات أجنبية تمهيدا لتهريبها الى الخارج.
- ➢ اقامة أنشطة تجارية مشروعة مع الايحاء بضخامة عوائدها مثل: محلات ،المجوهرات ...الخ.

❖ **مرحلة التمويه والتغطية :**

ويطلق عليها مرحلة التعتيم او الفصل ،وتهدف هذه المرحلة الى قطع الصلة بين النقود موضوع الغسل و أصلها غير المشروع حيث يتم فيها اجراء سلسلة من العمليات المصرفية وغير المصرفية المتعاقبة والمعقدة ،لإخفاء الاصل غير المشروع لها وقطع الصلة بينه وبين تلك الاموال وذالك بتغيير الاستخدامات التي تمت في مرحلة الايداع على سبيل المثال لا الحصر:كان يقوم ببيع ما سبق ان اشتراه او تحويل الاموال التي تم ايداعها لدى البنوك الى حسابات مصرفية دولية.

وتعد هذه المرحلة من الاكثر المراحل تعقيدا وتنطوي على استخدام العديد من الاساليب من بينها:

- ➢ نقل الاموال المصرفية السرية بسرعة من دولة لأخرى من خلال التحويلات المالية البرقية والنظم.
- ➢ التواطؤ مع المصارف الاجنبية والوطنية واستخدام بطاقات الدفع الالكتروني والحسابات الرقمية المتعددة.
- ➢ تسهيل حركة الاموال غير المشروعة من خلال شركات الواجهة او الشركات الوهمية.

❖ **المرحلة الثالثة الدمج:**

ويتم هذا الدمج من خلال الاستثمار في مشروعات تجارية وصفقات مالية تدر أرباحا جديدة وكأنها نظيفة المظهر (كعقارات او شركات تجارية) و تعود هذه الاموال غير المشروعة مرة أخرى الى أيدي المجرمين بعد أن تكون صارت أموالا نظيفة أمام المجتمع ، بما يتيح لهم التصرف فيها بكامل حريتهم سواء باستثمارها في أنشطة مشروعة او اعادة استخدامها في الانشطة الاجرامية او استخدامها في حياة الترف[16].

وللإشارة الى ان مرور بهذه المراحل تختلف باختلاف حجم الاموال وبالظروف المحيطة بعملية الغسل وكذالك الظروف الشخصية ذاتها لغاسلي الاموال كما انه قد يتم الغسل في دولة تتسم قوانينها بالحزم الشديد على عمليات الغسل او في دول اخرى تتضاءل فيها ذالك.

3.3_مصـــــــادر الاموال مـــــــــراد غسلــــها:

أصبحت عمليات غسيل الاموال تمثل أكثر الجرائم انتشارا على مستوى العالم ،فأموال التي تغسل هي تلك الاموال تكتسب بطرق غير مشروعة من بينها:

- ❖ **الاتجار وبالأسلحة** : والتي يتم التجارة بها في سرية تامة بعيدة عن اشراف ورقابة السلطات المعنية.
- ❖ **الاتجار بالبشر(نساء وأطفال)** : وهو من أكثر أشكال الجريمة المنظمة ادرار للربح وهو يمارس بهدف الهجرة او لغرض الاستغلال الجنسي او لأغراض استغلالية أخرى ... كما ترتبط باتجار الأعضاء البشرية [17].

❖ **التهرب الضريبي** :يعرف التهرب الضريبي بأنه امتناع الممول عن دفع الضريبة بالطرق الاحتيالية او استغلال ثغرات القانون كإدخال سلع مستوردة خفية او تغيير تقديرها بأقل او أكثر من قيمتها الحقيقية [18].

اضافة الى مصادر اخرى تتمثل في الاتجار بالمخدرات وهي من اكثر الجرائم انتشارا وإدرارا لأرباح وكذالك الرشوة والتي تؤدي بالحصول على الاموال طائلة....الخ.

3. 4_طـــــــــــــــرق غسل الامـــــــــــوال:

تتم عملية غسيل الامــــــوال بعدة طـــــــــرق منها:

❖ من خلال تنفيذ المعاملات المالية والمصرفية التي تتم نقدا و تأذ ايا من الأشكال التالية:

- ايداعات نقدية كبيرة لا تبدوا منطقية يقوم بها فرد او شركة .
- ازدياد ضخم في الودائع النقدية لأي شخص دون سبب واضح وخاصة اذا تم تحويل الودائع من حساب الى جهة لا يبدوا لها ارتباط واضح مع ذالك الشخص و في فترة زمنية قصيرة.
- ايداع مبالغ على مراحل متعددة وكانت تلك الايداعات تشكل في مجموعها مبلغا كبيرا.

❖ من خلال حسابات الاشخاص وتأخذ أي من الأشكال التالية:

- فتح حسابات لدى عدة بنوك ضمن منطقة جغرافية واحدة ثم تحويل أرصدة تلك الحسابات الى حساب واحد ثم تحويله الى جهة خارجية.
- احتفاظ بحسابات متعددة لشخص واحد و ايداع مبالغ نقدية في كل تلك الحسابات.
- قيام عدد كبير من أشخاص بإيداع مبالغ في حساب معين بدون تفسير مقبول.

❖ من خلال الحوالات وتكون في شكل تحويل للإيداعات التي في حساب العميل الى الخارج مباشرة سواء على دفعة واحدة او على عدة دفعات او تحويلات بمبالغ متماثلة يوميا أو أسبوعيا وتكون في مجملها مبالغ كبيرة.

❖ من خلال تعاملات ذات صلة بالاستثمار وتأخذ أيا أشكال على سبيل المثال :

ادخال مبالغ مالية كبيرة من الخارج للاستثمار في العملات الأجنبية أو الاوراق المالية حيثما يكون حجم الاستثمار لا يتناسب مع طبيعة الوضع المالي للعميل.

❖ من خلال المعاملات المصرفية والمالية الدولية و تأخذ شكلا مثلا ببناء أرصدة كبيرة لا تتناسب مع حجم النشاط الطبيعي للعميل والتحويل المثالي الى حساب او حسابات مفتوحة في الخارج.

❖ من خلال التسهيلات المصرفية :متمثلة في طلب الحصول على قروض مقابل رهن أصول مملوكة من قبل طرف ثالث بحيث تكون مصدر تلك الأصول غير معروف للبنك او ان حجم تلك الاصول لا يتناسب مع الوضع المالي للعميل.

❖ من خلال الخدمات المصرفية الالكترونية و تأخذ أشكالا عدة منها أن يتم ايداع دفعات كبيرة و بشكل منتظم بمختلف الوسائل بما فيها الايداع الكترونيا او تلقي دفعات كبيرة وبشكل منتظم من بلدان معروفة بأنها منتجة او مسوقة للمخدرات [19].

4_دور مبادئ حوكـــــــــمة الجهاز المصرفي في الحد من غسيل الامـــــــــــــــوال:

تعد عملية غسيل الاموال من أحد الجرائم التي تهدد اقتصاديات الدول لما لها من خطورة وأثار سلبية عليها لذالك كان من الواجب البحث عن اسلوب يكون ناجع في مكافحتها و السيطرة عليها و من الجهود الدولية المبذولة من اتفاقيات وعقد للمؤتمرات والتوصل الى مبادئ إلا أن

التطبيق السليم لها يبقى لم يحقق بعد وعليه فانه تم البحث ان أسلوب جديد ونافع يحكم السيطرة على مثل هذه العمليات وعليه فانه تم اتباع أحدث الاساليب وهي حوكمة الشركات كنظام يساهم الى حد بعيد بتنظيم العمل والسيطرة على ادارة الشركات وان لهذا النظام لأهمية في المجال المصرفي أكثر من المجالات الاخرى نظرا لما يتمتع به من حساسية على النظام المالي للشركات والاقتصاد الدول ومن ذلك فإننا بصدد ابراز الدور الذي تؤديه تطبيق مبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي من الحد من عملية غسيل الاموال والتي تعتمد في القيام بها على قنوات هذا الجهاز و يتجلى هذا الدور في :

1. من اهم أحد أطراف الحوكمة هو مجلس الادارة وهو يحضى باهتمام كبير نظرا للدور المنوط به والمتمثل في مسؤوليته التامة عن أداء البنك وسلامة موقفه و درايته الكاملة بمبادئ و أسس الانشطة المالية بالبنك مما يمنحه الكفاءة اللازمة للاكتشاف مختلف المخاطر المحيط به منها عملية غسيل الاموال والتي يصعب الكشف عنها إلا أن من واجبات هذا المجلس هو القيام بتشكيل لجان لمساعدته منها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية وهذه الاخيرة تتعاون مع مراقبي الحسابات وهذا ما يؤدي بها للقيام بالعمل المنوط بها على أكمل وجه والكشف عن مثل هذه العمليات.
2. وتتجه الحوكمة في المصارف الى منع الانشطة والعلاقات والمواقف التي تضعفها من أهمها تعارض المصالح مثل الاقراض للعاملين او المدرين ممن لهم السيطرة ومن هذا المبدأ سوف يكون عقبة أمام غاسلو الاموال نظرا لأنه لم يتم العثور او وجود ان صح التعبير عن يد المساعدة في الجهاز وذالك لغياب تعارض المصالح به مما يشكل صلابة له وعائقا أمام الغاسلين.
3. ان توفير الحماية الكافية والملائمة للعاملين الذين يعدوا تقارير عن ممارسات غير قانونية او غير أخلاقية من أي اجراءات تأديبية او غير مباشرة فهذا يشجع العاملون بشكل كبير للكشف عن مثل هذه الممارسات والحرص الكبير والعمل الجاد في الكشف عن مثل عمليات غسيل الاموال والتي تتم عن مستواه على اعتبار هذه الحماية.
4. أما اشراك القطاع المصارف فانه يخدم بشكل أكثر من نصف عملية غسيل الاموال وخاصة في مرحلة الثانية وهي مرحلة التمويه والتي يتم على مستواها اشراك القطاع المصارف خاصة تلك المصارف ذات النظام المصرفي عالي السرية لكافة الحسابات المفتوحة فانها تكون منفذ لهذه العملية وعليه فان حوكمة المصارف واعتماد مبدأ وضع حدود واضحة للمسؤوليات و المحاسبة وللإدارة العليا والمدرين وللعاملين فان ذالك يؤدي الى اعادة الحسابات في كل مرة.
5. ان تأكيد مجلس الادارة من وجود مبادئ ومفاهيم الادارة تتوافق مع سياسة المجلس وان تتم أنشطة البنك وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية وهذا ما سيكون عائق أمام القيام بعملية الغسيل نظرا لدورية الرقابة الداخلية وصرامتها وكذالك الكشف عنها مبكرا وتجنب مخاطرها.
6. إن استقلالية مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية والإقرار بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك في الاجل الطويل فان ذالك سوف يسوق البنك الى اجتنابه كافة المخاطر كما أن التركيز الكبير على الجانب المهم في الاداء واكتشاف الاخطاء وإجراء التصحيحات ألا وهي الرقابة لهي أكبر تحدي يواجه الممارسات الغير شرعية يقضي عليها تماما.

خاتمــة:

نظرا لتطورات الهائلة بالقطاع المصرفي واستحداث أدوات مالية جديدة وانفتاح الاسواق بصورة غير مسبوقة مما يستوجب وجود أداة فعالة تحكم الادارة به ومنه نجد أن حوكمة القطاع المصرفي من أهم الاساليب التي يعتمد عليها كثيرا في هذا القطاع من أجل ضمان استقراره،من أهم العمليات الفساد التي تهدد اقتصاديات الدول وتعتبر من بين أهم التحديات التي تواجه الحكومات اليوم هي عمليات غسيل الاموال والتي تتخذ من الجهاز المصرفي القناة والطريق السليم الموصل لعبور الاموال غير مشروعة وبالنظر الى الاثار الناجمة عن هذه العملية فان ذلك يلزم الجهات المعنية بمكافحتها بشتى الوسائل والطرق ومن أهم الاساليب المتاحة هي حوكمة الجهاز المصرفي وتطبيق مبادئها عليه من أجل ضمان سلامته واستقراره والحد من هذه العمليات ومن النتائج المتوصل اليها نجد:

_حوكمة الجهاز المصرفي أهمية كبيرة لما لها من تأثير على كل من الاطراف ذوي العلاقة وعلى استقرار المصارف ويتعدى ذلك الى الاقتصاد ككل.

_لابد من التأكيد على ضرورة تفعيل دور المراقبين في أداء العمل المنوط بهم مما يساعد في الكشف عن مختلف التلاعبات ومعالجتها قبل الوقت المناسب.

_ضرورة ضمان الشفافية والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بكافة أعمال البنك مما يؤدي الى اكتشاف المخاطر والعمليات غير مشروعة واتخاذ الاجراءات اللازمة قبل الوقوع في المخاطر.

_أصبحت حوكمة الجهاز المصرفي من بين أهم الركائز الاساسية التي يجب أن يقوم عليها القطاع المصرفي.

_التأكيد التام على ضرورة إدراك مجلس الادارة والإدارة العليا للبنك مفهوم الحوكمة وتطبيقها بالشكل السليم.

_ضرورة وضع برامج تدريبية لنهوض بمستوى الكفاءات البشرية لمواكبة مختلف التطورات وخاصة في مجال المصرفي من استحداث للوسائل الالكترونية المساعدة على كشف عن العمليات غير مشروعة.

_التأكيد على ضرورة تطبيق السليم لنظام الحوكمة والإقرار التام لأهمية الرقابة في الكشف المبكر على عمليات غسيل الاموال ومحاربتها بكل الوسائل.

الـــــــــــــــــمـــــــــــــــــــــراجع:

[1] محمد حسن يوسف،محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها ،بنك الاستثمار القومي ، مصر ،يونيه 2007،ص4 .

[2] عدنان بن حيدر بن درويش : حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة ،اتحاد المصارف العربية،2007،ص ص 11، 12.

[3] مناور حداد : دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، "المؤتمر العلمي الأول" حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (15-16 تشرين الأول 2008) جامعة دمشق ،ص7.

[4] مطاوع السعيد السيد مطاوع : دور المراجعة في حوكمة الشركات _دراسة تحليلية_ جامعة الازهر،مصر،2009، ص 12، 13.

[5] الحوكمة في المصارف مقال متاح على الموقع: http://www.idbe-egypt.com/doc/governance.doc ،25.03.2012، 11:30.

[6] هالة السعيد : تطبيق الحوكمة في البنوك العامة مقال متاح على الموقع: *islamfin.go-forum.net/t1780-topic* *15،02,2012.*

[7] شوقي بورقبة :الحوكمة في المصارف الاسلامية ، متاح على الموقع:
www.kantakji.com/fiqh/files/companies/yu1.pdf *26،03،2012، 09:10* .

[8] شريقي عمر: دور أهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي ،الملتقى العلمي الدولي حول:الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية أيام 20، 21أكتوبر،2009،ص6.

[9] محمد حسن يوسف،محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها ،مرجع سابق ،ص 12.

[10] مناور حداد: دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق،ص12.

[11] محمد حسن يوسف،محددات الحوكمة ومعاييرها،مرجع سابق ،ص 13.

[12] شريقي عمر:دور أهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مرجع سابق، ص 6.

[13] محسن أحمد الخضيري :غسيل الاموال(الظاهرة.الاسباب والعلاج) ،مجموعة النيل العربية ،القاهرة ،2003،ص73.

[14] عصام ابراهيم الترساوي :غسيل الاموال ،الهيئة المصرفية العامة للكتاب ،مصر ،2002،ص14.

[15] عصام ابراهيم الترساوي :مرجع سابق،ص 15.

[16] عادل عبد العزيز السن : الاطر النظرية وحالات عملية، الجوانب القانونية والاقتصادية لجرائم غسل الاموال ،بحوث و أوراق عمل ملتقى تبيض الاموال والسرية أعمال المصارف (اليات مكافحة ومعالجة غسل الاموال)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ،ص ص 226، 227.

[17] عبد المنعم التهامي :ماهية تبيض الاموال ومراحلها والأطر التشريعي في تبيض الاموال ،بحوث و أوراق عمل ملتقى تبيض الاموال وسرية المصارف(اليات مكافحة ومعالجة غسل الاموال)،منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ،مصر ،2007،ص 7.

[18] علي زغـــــدود: المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2005،ص 209.

[19] سعاد بدوي حمد بليلة:جرائم غسل الاموال و الاتجاهات الدولية لمكافحتها،مجلة العدل،العدد الرابع والعشرون،السنة العاشرة،ص ص 108 ،109.

[20] الجوزي جميلة ، دور الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية مداخلة متاحة على الموقع:
www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/908.doc